الأمم المتحدة

A/C.2/56/SR.11

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

Distr.: General
8 March 2002
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة ١١

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد مبايو (نائب الرئيس).....(الكاميرون)

ثم: السيد جوالا (نائب الرئيس).....(إندونيسيا)

المحتويات

البند ٩٥ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(ج) تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (تابع)

البند ١٠٠ من جدول الأعمال: الهجرة الدولية والتنمية، بما في ذلك مسألة عقد مؤتمر للأمم المتحدة يُعنى بالهجرة الدولية والتنمية، لمعالجة قضايا الهجرة (تابع)

البند ١٠٣ من جدول الأعمال: تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

01-57736 (A)
0157736

نظراً لغياب السيد سيكساس داكوستا (البرتغال) تولى السيد مبايو (الكاميرون) رئاسة الجلسة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

البند ٩٥ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(ج) **تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية** (تابع)

مشروع قرار A/C.2/56/L.3

١ - **السيد أياري** (تونس)، عرض مشروع القرار المعنون "مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات" وقال إن نجاح النظام الاقتصادي الجديد يعتمد بقدر كبير على توفير بيئة تمكين لتنمية البنية الأساسية من أجل التكنولوجيا والاتصالات. ومن شأن مؤتمر القمة ذي المرحلتين أن يقلل الفجوة التكنولوجية بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب. وقد بيَّن مشروع القرار، فيما بيَّنه، الحاجة الملحة لدفع عجلة المعرفة والتكنولوجيا من أجل تعزيز أهداف إعلان الألفية، وسلَّم بالدور المحوري لمنظومة الأمم المتحدة في النهوض بالتنمية ودعا الحكومات إلى المشاركة النشطة في التحضير لمؤتمر القمة، وشجع على الإسهام الفعلي والمشاركة النشطة من كل هيئات الأمم المتحدة المعنية، ودعا المجتمع الدولي إلى تقديم مساهمات طوعية في الصندوق الاستئماني الخاص الذي أنشأه الاتحاد الدولي للاتصالات. ورجا أن تؤيد الوفود جميعها مشروع القرار.

البند ١٠٠ من جدول الأعمال: الهجرة الدولية والتنمية، بما في ذلك مسألة عقد مؤتمر للأمم المتحدة يُعنى بالهجرة الدولية والتنمية، لمعالجة قضايا الهجرة (تابع)

مشروع القرار A/C.2/56/L.4

٢ - **السيد توتونشيان** (جمهورية إيران الإسلامية)، تكلم باسم مجموعة الـ٧٧ والصين فعرض مشروع القرار المعنون "الهجرة الدولية والتنمية". وقال إن الهجرة الدولية ظاهرة عالمية معقدة لها مزاياها وتكاليفها لكل الدول، وإنها تنبع أساساً من الفقر ونقص التنمية. ومشروع القرار يستند أساساً إلى القرار الذي اعتمدته اللجنة بخصوص ذلك الموضوع قبل عامين، والموضوع الجوهري الوحيد الجديد هو الفقرة ٦. وأضاف أن المشروع يركز أيضاً على الصلات القائمة بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية المتعلقة بالهجرة الدولية والتنمية، وأشار إلى الالتزام في مؤتمر قمة الألفية بكفالة احترام وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين. وقال إن مجموعة الـ٧٧ والصين ترجو أن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

٣ - تولى الرئاسة السيد جومالا (إندونيسيا)، نائب الرئيس.

البند ١٠٣ من جدول الأعمال: تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦) (A/56/229 و Add.1 و Corr.1)

٤ - **السيد لانغمور** (مدير شعبة السياسة الاجتماعية والتنمية) عرض تقرير الأمين العام عن عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (56/229/ و Add.1 و Corr.1) وقال إن الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة، وعواقبها أبرزت بوضوح أهمية التصدي، لا للأعراض

فحسب بل وللأسباب الجذرية للإرهاب. ولذا فالمناقشة الواردة في التقرير تأتي في وقتها المناسب إذ أن العمل المتعدد الأطراف الأكثر فعالية ضروري لمعالجة موضوع الفقر وفقدان القدرة الذي يولِّد الإحباط واليأس. ويري التقرير أن النجاح في القضاء على الفقر وفي سائر الأهداف الإنمائية التي حددها مؤتمر قمة الألفية أمر عسير. فعلى البلدان أن تركز على تسريع النمو الاقتصادي وتحسين توزيع الدخل والثروة وتعزيز التنمية الاجتماعية مع مراعاة الطابع المتعدد الأبعاد للفقر.

٥ - وأضاف أن زيادة المساعدة الخارجية شرط أساسي للحد من الفقر في كثير من البلدان. ولا شك في أن الأمر سيتطلب موارد جديدة ومبتكرة إذا أريد توفير الموارد الكافية للبلدان التي ترتفع فيها مستويات الفقر. ومن ثم فالمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية له أهمية بالغة لبلوغ هدف الحد من الفقر.

٦ - ثم إن التقرير يقدم أيضاً ملخصاً موجزاً للآراء بالنسبة لاقتراح إنشاء صندوق تضامن عالمي من أجل الحد من الفقر. وحظي إنشاء ذلك الصندوق بتأييد كبير بشرط أن يُمول من المساهمات الطوعية وأن يتحاشى ازدواجية الأنشطة التي تقوم بها صناديق وبرامج أخرى للأمم المتحدة.

٧ - واستطرد قائلاً إن منح جائزة نوبل للسلام للأمين العام والأمم المتحدة بمثابة اعتراف بعمل الأمين العام في سبيل فض الصراعات، وبعمله وعمل المنظمة في توفير الظروف التي تسهم في الحد من الصراعات. ويُعد في الوقت نفسه تحدياً لعمل المجتمع الدولي بأسره بمزيد من الفعالية في سبيل الحد من الظروف التي تقود إلى الصراع، بما في ذلك مستوى الفقر والتفاوت الشنيع في أنحاء العالم.

٨ - **السيد الأسدي** (جمهورية إيران الإسلامية)، تكلم باسم مجموعة الـ٧٧ والصين وقال إن الفقر يظل من التحديات الرئيسية التي تواجه البشرية. وقال إن من المزعج أن يعيش ربع سكان العالم بأقل من دولار واحد في اليوم وأن يذهب ٨٠ في المائة من الناتج المحلي العالمي إلى ٢٠ في المائة من سكان العالم. وأضاف أن الفقر ظاهرة معقدة تثير قضايا اقتصادية وقضايا تتعلق بالتنمية الاجتماعية. ومن العقبات الخارجية انخفاض تدفقات الموارد الدولية وسوء شروط المبادلات التجارية إلى جانب عبء الديون الخارجية الماحقة وتقلص المساعدة الإنمائية الرسمية. أما العوامل التي تزيد من سرعة انتشار الفقر على الصعيد الوطني فتشمل ضعف البنى الأساسية والخدمات الاجتماعية وعدم كفايتها وانتشار البطالة والحروب والصراعات.

٩ - وصاحبت تلك المشاكل قوى العولمة التي زادت من ضعف بلدان نامية كثيرة. كما أن العولمة وسَّعت الفجوة الاقتصادية والتكنولوجية الهائلة بين العالمين النامي والمتقدم النمو. وفي ذلك الصدد يصعب تحقيق الهدف الذي حددته جمعية الألفية للحد من الفقر ويصبح من المحتم على المجتمع الدولي أن يتابع بهمة هذا الأمر على كل الصعد عن طريق استنباط سياسات وآليات عملية بعيدة عن النهج والمعايير الحصرية. وينبغي أن يدرك المجتمع الدولي تماماً العلاقة المعقدة بين الفقر والسلام والأمن. فالواقع أن الفقر هو أكبر انتهاك صارخ لحقوق الإنسان وللحق في التنمية.

١٠ - وينبغي أن يكون القضاء على الفقر محور الاستراتيجيات الوطنية والتعاون الدولي. والواقع أن السياسات الوطنية المتعلقة بالقضاء على الفقر في العالم الشديد الترابط تحتاج إلى دعم من بيئة دولية مساعدة. وإذا كان التقدم نحو القضاء على الفقر لا يزال بطيئاً في

أفريقيا ولا سيما في جنوب الصحراء الكبرى فالفجوة بين تلك المنطقة وبقية أنحاء العالم تتسع بشكل كبير. وترجو مجموعة الـ٧٧ والصين في هذا الصدد أن تسهم في المبادرة الأفريقية الجديدة إسهاماً كبيراً وأن تراعي تلك المبادرة في عقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر. ولتقريب الخلافات الحالية وتحقيق الهدف المتفق عليه وهو تقليص الفقر بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥ في جميع البلدان النامية يجب إيلاء اهتمام خاص للتعجيل بالنمو الاقتصادي وكذلك بالتنمية الاجتماعية لصالح الفقراء.

١١ - وفي حين يجب أن يأتي جل الموارد المالية من المدخرات المحلية فرأس المال الأجنبي يمثل عنصراً لا مفر منه. وينبغي في ذلك الصدد أن تُزال القيود ذات الطابع السياسي المفروضة على الاستثمار وأن تكف البلدان عن فرض قيود قاسية على وصول البلدان النامية إلى الائتمان. ثم إنه يلزم إصلاح النظام المالي الدولي بغية الحد من أمور من بينها فرط عدم استقرار تدفقات رأس المال، وكفالة مشاركة البلدان النامية في اتخاذ القرارات في المؤسسات المالية الدولية. وتظل المساعدة الإنمائية الرسمية بالغة الأهمية في مكافحة الفقر. ولذا تحث البلدان المتقدمة النمو على الوفاء بالتزامها بتخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وقال إن تخفيف عبء الديون أداة حيوية لدعم جهود البلدان النامية في سبيل القضاء على الفقر، ومن الضروري التوسع في هذا التخفيف وتعميقه. ورحب باقتراح إنشاء صندوق التضامن العالمي، ورجا أن يُتخذ قرار في هذا الشأن خلال الدورة الحالية للجمعية العامة.

١٢ - واستطرد قائلاً إن التوسع في التجارة الدولية يمكن أن يسهم أيضاً في تعزيز النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر. ولذا ينبغي أن تزيل البلدان المتقدمة النمو الحواجز والإعانات التجارية التي تعوق بشكل خطير وصول صادرات البلدان النامية إلى أسواقها. وانتقل إلى دور التكنولوجيا فأشار إلى أن تيسير نقل التكنولوجيا إلى العالم النامي أمر حيوي لتسريع النمو الاقتصادي هنالك. وفي ظل التهديد الخطير من تزايد التهميش التكنولوجي لبلدان الجنوب بما في ذلك مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لا بد من اهتمام عاجل من المجتمع الدولي بصياغة التدابير الملائمة وتنفيذها.

١٣ - وأشار في الختام إلى أن مجموعة الـ٧٧ والصين تقدر الأنشطة المنفذة حتى الآن لدعم الجهود الوطنية الرامية إلى استئصال شأفة الفقر، وترى استمرار تلك الجهود وتكثيفها.

١٤ - **السيد دي رويت** (بلجيكا)، تكلم باسم الاتحاد الأوروبي وبلدان أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية المنتسبة إليه، وهي إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا وكذلك البلدان المنتسبة، تركيا وقبرص ومالطة، بالإضافة إلى أيسلندا البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية. فشدد في سياق التحضير للمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية على أهمية الفصل المتعلق بالموارد المالية من تقرير الأمين العام (A/56/299 و Add.1 و Corr.1). وقال إن في منتصف عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر لا يزال من المتعين على أكثر من ربع سكان العالم أن يعيشوا على دخل يقل عن دولار واحد في اليوم. وكما أكد التقرير، فإن الهدف المتمثل في تخفيض عد سكان العالم الفقراء إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ يمكن تحقيقه بالنسبة لمعظم البلدان النامية ولكن في نحو ٥٠ بلداً منها، ومعظمها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لا يزال مطلوباً بذل المزيد من الجهود المتواصلة.

١٥ - وقال إن سياسة الاتحاد الأوروبي بالنسبة للمساعدة الإنمائية تسهم بقدر هام. وبالنظر إلى الصلات القائمة بين الحد من الفقر، والتنمية المستدامة فهو يرى أن مؤتمرات القمة العالمية بشأن الأغذية وبشأن التنمية المستدامة تساعد في جعل مكافحة الفقر بنداً أعلى في جدول الأعمال العالمي. ففي العولمة إمكانات قوية للقضاء على الفقر، ولكن لا بد أن تصاحبها تدابير وطنية ودولية كيما تعم فوائدها على الجميع. والاتحاد الأوروبي يدعو إلى القيام بأربعة أنواع من العمل. الأول هو إيجاد بيئة داخلية وخارجية توصل إلى الاستثمار الإنتاجي وتعين ملامح الحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، وتتيح الشفافية والمساءلة في الشؤون العامة، وتشرك المواطنين في عملية اتخاذ القرارات. والنوع الثاني هو تسريع النمو الاقتصادي لتوفير الفرص للفقراء وتعزز في الوقت نفسه وصولهم إلى ملكية الأرض وإلى التعليم والائتمانات الصغيرة والتغلب على التفاوت بين الجنسين. والنوع الثالث هو تمكين الفقراء بإزالة الحواجز الاجتماعية والإقصاء الاجتماعي والتمييز. والنوع الرابع هو توفير شبكات أمان لحماية الفقراء من الأزمات الاقتصادية والإنسانية.

١٦ - واستطرد قائلاً إن جائحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز تلحق أضراراً مأساوية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وإن مشكلة الإيدز لها أولوية عالية في الاتحاد الأوروبي، يتم التصدي لها بوسائل من بينها الصندوق العالمي الجديد للإيدز والصحة.

١٧ - فيتعين أن تضع الحكومات استراتيجياتها الوطنية لمكافحة الفقر. والاتحاد الأوروبي يشجع على صياغة وتنفيذ السياسات الوطنية باشراك المعنيين من الأشخاص ومنظمات المجتمع المدني. وهو يسعى إلى تعزيز تخطيط القدرات في بلدان برامجه عن طريق تنفيذ مشاريع للمساعدة التقنية. وهو في سياسته الإنمائية المتكاملة يستند إلى ورقات استراتيجية الحد من الفقر التي تشمل المؤشرات الكمية والتدابير المحسوبة التكلفة كما تشمل نظاماً لرصد تأثير البرامج الإنمائية على الفقر. كما أنه يرحب بزيادة التعاون من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في سبيل مكافحة الفقر في أشد البلدان فقراً.

١٨ - وقال إن الاتحاد الأوروبي يرى أن تمويل التنمية يأتي أساساً من المصادر المحلية ولكن لا بديل عن المساعدة الإنمائية الرسمية وخاصة لأقل البلدان نمواً. ولا بد من عكس الاتجاه العالمي الهابط بالنسبة للمساعدة الإنمائية الرسمية بحيث تفي جميع البلدان النامية بهدف تخصيص ما بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. أما عن الإسهام الكبير في تخفيف أعباء الديون فإن الأموال التي أفرج عنها من البلدان الثلاثة والعشرين التي وصلت بالفعل إلى الهدف المحدد في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون قد بلغت ٩٠ في المائة من إنفاقها على الصحة العامة أو نسبة ٥٠ في المائة من إنفاقها على التعليم. وبالإمكان تحسين الحصول على الخدمات الأساسية بقدر كبير عن طريق اتخاذ الخطوات المبينة في المبادرة ٢٠/٢٠.

١٩ - واستطرد قائلاً إن المشاورات المطلوبة في قرار الجمعية العامة ٥٥/٢١٠ لم تسفر عن أي مقترحات ملموسة أو مفصلة من أجل إنشاء صندوق عالمي للتضامن. ويريد الاتحاد الأوروبي أن يتأكد قبل النظر في أي قرار رسمي بشأن هذا الصندوق، من أنه لن يكون نسخة من أي عمليات قائمة ولن يتنافس على الموارد مع صناديق الأمم المتحدة أو برامجها الموجودة. ومن السبل الأخرى لتعزيز تمويل التنمية ما يمكن مناقشته في المؤتمر الدولي المقبل المعني بتمويل التنمية. ويفضل الاتحاد

الأوروبي أن تناقش الدعوة لإعلان الألفية باعتباره جزءاً من العملية التحضيرية للمؤتمر.

٢٠ - ومن شأن العمل في سبيل التنمية المستدامة والقضاء على الفقر أن يمنع التعصب ويستعيد قيمة الحرية والتسامح. ويرى الاتحاد الأوروبي أن الهدف المحدد في إعلان الألفية هو تخفيض عدد سكان العالم الذين يعيشون على أقل من دولار واحد للفرد في اليوم إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ هو هدف ذو أولوية مطلقة. وقد وردت هذه الأولوية في الاتفاق الموقع في كوتونو في شباط/ فبراير ٢٠٠٠ وهو الاتفاق الذي ظل يجمع ٧٧ بلداً من أفريقيا ومنطقة الكاريبي والمحيط الهادئ مع الاتحاد الأوروبي لمدة ٢٠عاماً. وهذا الاتفاق نموذج للتعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، ويلهم الاتحاد في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية.

٢١ - **السيد غوبيناثان** (الهند) أعرب عن تأييد وفده لبيان ممثل إيران الذي أدلى به باسم مجموعة الـ٧٧ والصين. وقال إن الفقر متعدد الأوجه ولا بد من مواجهته باستراتيجية إنمائية تجمع بين النمو الاقتصادي وبرامج تستهدف فئات معينة من السكان بمن فيهم النساء والفئات الضعيفة الأخرى. وعلى المجتمع الدولي أن يوفر بيئة داعمة للسياسات الإنمائية وللقضاء على الفقر. وإذا كانت معايير المعيشة العالمية قد ارتفعت فالفقر المدقع كان لا يزال يؤثر على ٢٣ في المائة من سكان العالم في عام ١٩٩٨ مقابل ٢٨ في المائة في عام ١٩٨٧ وظل العدد الإجمالي للفقراء في العالم ثابتاً حيث يعيش ٢, ١ مليار شخص على أقل من دولار واحد في اليوم، ويعيش ٨, ٢ مليار شخص على أقل من دولارين. وأفاد بأن منطقته بها ٥٠٠ مليون شخص من الفئة الأولى. وأن مسؤولية القضاء على الفقر مسؤولية مشتركة مما يستدعي وضع استراتيجية عالمية. وقد حددت أهداف للقضاء على الفقر في إعلان الألفية ومن شأن عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر أن يساعد على تحقيقها. وينبغي أن يستنبط المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية آليات تكفل توافر التمويل للتنمية بشكل موثوق.

٢٢ - ويبرز السجل المحبط للتسعينات ضرورة اتخاذ عمل متعدد الشعب لكفالة توافر الغذاء وتيسير الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية وتعزيز القدرة البشرية وفرص توليد الدخل. وللمجتمع الدولي دور حاسم في دعم القدرات البشرية والمؤسسية وتوفير الأموال ونقل التكنولوجيات إلى البلدان النامية. وينبغي أن تتمكن البلدان النامية بدورها من المشاركة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية على الصعيد الدولي. أما البلدان المتقدمة النمو فيجب أن تتخذ خطوات لعكس الاتجاه الهابط في المساعدة الإنمائية الرسمية. ولو تحققت الأهداف المتفق عليها فسيمكن تخصيص ١٠٠ مليار دولار إضافية سنوياً من أجل التنمية مقابل الخمسين مليار دولار سنوياً اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة في إعلان الألفية.

٢٣ - واستطرد قائلاً إن استراتيجية القضاء على الفقر المعتمدة في الهند تُركز على تسريع النمو الاقتصادي وتوفير الخدمات الأساسية في المناطق الريفية والحضرية على السواء، بقصد تنمية المهارات وتوليد فرص العمل الخاص بين الفقراء. ووفقاً لتقرير الأمين العام (A/56/229) فلو توافقت معدلات النمو في المستقبل مع معدلاته في التسعينات فإن الهند تكون قادرة على تحقيق أهداف القضاء على الفقر كما حددها إعلان الألفية. والهدف القومي هو الحد من الفقر لتصبح نسبته ١٠ في المائة من السكان بحلول عام ٢٠١٢.

٢٤ - وقال إن للأمم المتحدة دوراً هاماً في القضاء على الفقر، فينبغي أن تولي أعلى الأولويات لذلك وللتنمية.

وأضاف أن وفده يؤيد انطلاق الحملة العالمية ضد الفقر وإنشاء صندوق تضامن عالمي، فهذان أمران يكملان الجهود الدولية للقضاء على الفقر.

٢٥ - **السيد كاواغوشي** (اليابان) أشار إلى أن أكثر من ٢٠ في المائة من سكان العالم لا يزالون يعيشون في فقر. وقال إن على المجتمع الدولي أن يقوم بعمل متضافر لتحقيق هدف القضاء على الفقر المحدد في إعلان الألفية. وأضاف أن من الشروط الأساسية للحد من الفقر توافر الاستقرار السياسي لما له من الأهمية في خفض أو درء الصراعات المسلحة والحفاظ على الوئام الاجتماعي وتعزيز التسامح بين شتى الفئات الإقليمية والإثنية والدينية واللغوية. كما أن من الضروري تعزيز كفالة توفير الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية وإمدادات المياه. وقد دأبت اليابان على مساعدة الجهود التي تبذلها البلدان النامية للقضاء على الأمراض المعدية من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والملاريا والتدرن الرئوي، كما دأبت على دعم عمل المنظمات غير الحكومية في ذلك المجال عن طريق اتخاذ تدابير كتقديم المعونة للمشاريع التي تخدم العامة. فقد خصصَّت في عام ٢٠٠٠ نسبة ٢٥ في المائة من مساعدتها الإنمائية الرسمية للقطاع الاجتماعي.

٢٦ - ومن الشروط الأساسية الأخرى للقضاء على الفقر النمو الاقتصادي المتين عن طريق القطاع الخاص. فينبغي أن يوفر القطاع الخاص البيئة الملائمة وأن يراعي مبادرات الأفراد والمجتمع المدني. وينبغي له أيضاً أن يتبع سياسات سليمة للاقتصاد الكلي وللصناعة، وأن يضع أطراً تنظيمية تعزز الأعمال التجارية وتُنمي البنى الأساسية الضرورية بما فيها الطاقة وإمدادات المياه والطرق والسكك الحديدية والموانئ والمطارات والاتصالات. وقال إن اليابان أوفدت في عام ١٩٩٩ إلى البلدان النامية ٨٨٥ متخصصاً للعمل في مجال التخطيط الإنمائي والإدارة العامة، واستقبلت ٣٢٥٩ متدرباً من الخارج على ذينك المجالين؛ كما قدمت ٥,٥ مليار دولار على هيئة منح وقروض بشروط ميسرة من أجل البنى الأساسية الاقتصادية ومن أجل الإنتاج. وأسهمت مساعداتها في الحد من الفقر في بلدان نامية، وبوجه خاص في شرق آسيا، وسوف تواصل دعمها لجهود البلدان النامية عملاً بمبدأ "الملكية والشراكة" الذي قدمته اليابان في مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية.

٢٧ - **السيد هداية** (إندونيسيا) قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إيران باسم مجموعة الـ٧٧ والصين، وأشار إلى أن ١,٢ مليار من فقراء العالم محكوم عليهم بالموت المبكر بسبب سوء التغذية واعتلال الصحة والأمية. واستمرار هذا الفقر في عالم يتمتع بالوفرة يزيد من الشعور لدى من يعيش منهم في كثير من البلدان النامية بأنهم مستبعدون بقدر كبير من مزايا العولمة. وتنتعش الصراعات والأمراض المتوطنة في المناطق التي يسكنها فقراء وأميون محرومون من التعليم والنمو الاقتصادي. ويتوقع البنك الدولي أن تعاني اقتصادات البلدان الفقيرة أكثر من معاناة البلدان الأكثر ثراء، من آثار الهجمات الإرهابية في ١١ أيلول/ سبتمبر. وبناء على تقديرات البنك فإن ١٠ ملايين أخرى من الناس سيهبطون إلى ما دون خط الفقر في عام ٢٠٠١، بسبب النقص في شبكات السلامة.

٢٨ - وأشار إلى أن المجتمع الدولي اتخذ مبادرات عديدة للتغلب على الفقر، شملت المؤتمرات العالمية التي عقدتها الأمم المتحدة في التسعينات. ويتضمن عمل مؤسسات بريتون وودز صياغة بحوث استراتيجيات الحد من الفقر. غير أن النتائج لا تزال مخيبة للآمال كما أن آفاق بلوغ الهدف الذي حدده إعلان الألفية لعام ٢٠١٥ آفاق ضيقة للغاية. فوفقاً للصندوق الدولي للتنمية

الزراعية، لو فشلت البلدان الفقيرة في تحقيق الهدف فسيكون مرجع ذلك هو إهمال فقراء الريف الذين يشكلون ٧٥ في المائة من سكان العالم.

٢٩ - ولتحقيق هدف الألفية لا بد من القيام بعمل متضافر على الصعد الوطني والإقليمي والدولي من أجل إدراج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي. فعلى الصعيد الوطني، ينبغي أن تشمل السياسات والبرامج الإنمائية التي تستهدف الفقراء، توفيراً معززاً للخدمات العامة والبنى الأساسية وبناء القدرات ومزيداً من مشاركة الفقراء في عمليات اتخاذ القرار بشأن التنمية.

٣٠ - وأضاف أن التجارة محرك أساسي للنمو الاقتصادي. بيد أن هناك، وفقاً لتقرير الأمين العام، قيوداً مفروضة على الوصول إلى الأسواق تعرقل عمل البلدان النامية، رغم حدوث تخفيض عام في الحواجز التجارية. ولذا فوفده يؤيد التوصية ٢ الواردة في التقرير. وينبغي توجيه التجارة في الأغذية والمزروعات نحو تعزيز الأمن الغذائي للجميع عبر نظام عادل ومنصف. وسيكون تركيز مؤتمر القمة العالمي للأغذية، الذي يعقد قريباً على إسهام المجتمع الدولي في تحقيق تلك الغاية. وينبغي كذلك أن تولى الأولوية للتوصيات الواردة في التقرير لزيادة التمويل الإنمائي، وخاصة على هيئة مساعدة إنمائية رسمية، وكذلك لتحسين تخفيف أعباء الديون بالنسبة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بما في ذلك البلدان النامية ذات الدخل المنخفض أو المتوسط التي تتحمل عبء ديون ثقيل. وقال إن وفده يؤيد أيضاً الاقتراح الوارد في التقرير بإنشاء صندوق تضامن عالمي للقضاء على الفقر. وينبغي أن يبحث المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية في هذه القضايا. وسوف تواصل حكومة إندونيسيا، من جانبها، بذل الجهود لمكافحة الفقر على كل الصعد.

٣١ - **السيدة زان زيا وان** (الصين)، أشارت إلى أنه في حين فشلت مزايا العولمة في الوصول إلى الفقراء، فآثارها السلبية قد زادت من أعدادهم. فالفقر المستديم ونقص التنمية هما السبب الجذري في المشاكل الكثيرة الحادة على الصعيد الدولي وهي: الصراعات المسلحة والانتفاضات الاجتماعية وموجات اللاجئين وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، والأزمات الإنسانية والإرهاب. ولا يفتح العالم الذي يقع أكثر من مليار شخص فيه في براثن فقر مدقع، أي باب لأن يتحقق هدف إنقاص عدد الفقراء بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥. ولم ينتج عن التأثير الاقتصادي الهائل للهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة - حيث يصبح ١٠ ملايين آخرين من البشر في البلدان النامية فريسة للفقر في العام المقبل، إلا تضاعف المشكلة، حسب تقديرات البنك الدولي.

٣٢ - ولما كان القضاء على الفقر يتوقف في نهاية المطاف على التنمية فإنه ينبغي أن تعمل البلدان سوياً كي يتقاسم الجميع مزايا العولمة. وعلى آحاد الحكومات أن تدرج القضاء على الفقر، على سبيل الأولوية، ضمن استراتيجياتها الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وأن تعبئ في الوقت نفسه القوى من شتى ميادين الحياة من أجل المشاركة. ويتعين على المجتمع الدولي في غضون ذلك أن يدعم البلدان النامية إلى أقصى حد بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية للوفاء بهدف تخصيص ٧, ٠ في المائة، عن طريق فتح أسواق البلدان المتقدمة النمو أمام منتجات البلدان النامية، وتخفيف أعباء الديون عن كاهل البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والتوصل إلى حل لمديونية البلدان النامية ذات الدخل المتوسط. وينبغي لوكالات منظومة الأمم المتحدة أن تنسق عملها وتعبئ كل الموارد الممكنة في تعاون وثيق مع عمل الوكالات المعنية بالقضاء

على الفقر في البلدان المتلقية، وتفصيل مشاريع الأمم المتحدة حسب رغبات البلدان ذاتها، وبذا تعزز أداء المشاريع وتعجل ببلوغ الأهداف الإنمائية.

٣٣ - **السيدة كامبوس** (فنزويلا)، قالت إن السبيل إلى القضاء على الفقر هو ضمان حصول كل إنسان على الفرص الاقتصادية التي تولِّد سبل العيش وتكفل الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية لأشد الناس حرماناً. ويتطلب إحلال السلام الفعلي في العالم شيوع العدل الذي يتجلى بأشد الصور مصداقية في العدل الاجتماعي.

٣٤ - ومع تقدم عملية العولمة يتعين مراعاة الخلل بين مستويات التنمية لدى التماس الوسائل الناجعة للقضاء على الفقر. فلا يوجد بلد نجا من ويلات الفقر، ولذا يتعين على كل الدول أن تعبئ جهودها للتوصل إلى حل. ومن الاستراتيجيات الممكنة الإفراج عن الموارد اللازمة لتمويل التنمية المستدامة مع استغلال فرصة المؤتمر الدولي المقبل المعني بتمويل التنمية، في تعزيز النمو الاقتصادي والحد من الفقر.

٣٥ - غير أنه لن يمكن تخفيف وطأة الفقر طالما ظلت البلدان النامية مثقلة بالديون إلى هذا الحد وعاجزة عن الاستثمار في تنميتها، وطالما لم تفتح أمامها أبواب التجارة الدولية بطريقة عادلة ومتوازنة، ويترتب على هذا أن على البلدان المتقدمة النمو أن توجه مساعدتها الإنمائية الرسمية بسخاء نحو قضية الحد من الفقر، ولا سيما في أقل البلدان نمواً وفي البلدان غير الساحلية.

٣٦ - واستطردت قائلة إن على الأمم ذاتها أن تستنبط استراتيجيات وخطط أو برامج وطنية شاملة لمكافحة الفقر، وأن تهاجم الأسباب الهيكلية للفقر، وأن تحدد أهدافاً ممكنة في أطر زمنية واقعية. ومن المفيد أن يقوّم التأثير على الأفراد الذين تشملهم البرامج الدولية والوطنية للقضاء على الفقر، ومن ثم تعالج آثاره السلبية. وينبغي إجراء هذه التقديرات دورياً، كلما توافرت معلومات أخرى، ووضع جداول لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الإطار يجري استعراض لتنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية من أجل عقد الأمم المتحدة الرابع للتنمية. ومن المحتم على كل المعنيين بالمكافحة أن يؤيدوا أي إجراء تقترحه الأمم المتحدة للقضاء على الفقر.

٣٧ - وقد أولت فنزويلا في سعيها إلى معالجة مشكلة الفقر، أولوية عالية للمشاكل الاجتماعية والحالة الخاصة بالنساء والأطفال وكبار السن وسائر الفئات الضعيفة بما يضمن لهم مساعدة خاصة. وهي تؤيد بصدق توصيات الأمين العام الرامية إلى الحد من الفقر.

٣٨ - **السيد كولبي** (النرويج)، أشار إلى أن أهداف عقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر تبدو غير ممكنة التحقيق للكثرة من البلدان بسبب الارتفاع غير المرغوب في معدلات النمو، ضمن عوامل أخرى. وأصبح من الضروري بذل جهود استثنائية من كل الشركاء في التنمية كيما تتحقق الأهداف الإنمائية التي حددها مؤتمر قمة الألفية. وتشير التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام إلى عدة مجالات أساسية يجب أن تزاد الجهود المبذولة فيها. فالاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، مثلا، يجب أن تتضمن أهدافاً واضحة للحد من الفقر. ومما يتسم بأعلى الأولويات لدى البلدان النامية زيادة وصول جميع المنتجات إلى الأسواق، وقد قررت النرويج في هذا الصدد إلغاء الرسوم الجمركية والحصص عن كل المنتجات التي تصدرها أقل البلدان نمواً، ما عدا الأسلحة. كما أن الحاجة لا تزال شديدة إلى إيجاد سبل مبتكرة لتشجيع الاستثمار في البلدان النامية، وخصوصاً أفقرها، من المستثمرين الأجانب والوطنيين على حد سواء. وينبغي أن

تعمل جميع الجهات المانحة على زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أن تصل إلى مستوى ٧, ٠ في المائة؛ وستصل النرويج بها إلى ٩, ٠ في المائة في عام ٢٠٠٢ وهي تهدف إلى الوصول بها إلى نسبة ١ في المائة. ويتعين زيادة تخفيف وطأة الديون عن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ثم إنه ينبغي أن ينتهز المجتمع الدولي فرصة انعقاد المؤتمر الدولي المقبل المعني بتمويل التنمية للاتفاق على سبل فعَّالة لتعبئة الموارد من أجل القضاء على الفقر. ولبلوغ الأهداف الإنمائية التي حددها مؤتمر قمة الألفية يتعين على الأمم المتحدة ذاتها أن تحسِّن التنسيق. وينبغي في الواقع ألا يكون صندوق التضامن العالمي الذي اقترحه الأمين العام للقضاء على الفقر نسخة مكررة من عمل مؤسسات المعونة القائمة التي لا ينبغي أن تتشتت مواردها النزرة.

٣٩ - وأردف قائلاً إن الهجمات الإرهابية في ١١ أيلول/ سبتمبر على الولايات المتحدة قللت فرص تحقيق أهداف المجتمع الدولي وعززت الركود الذي كان قد بدأ بالفعل في عدد من البلدان. ومن الممكن أن تقع ملايين أخرى في براثن الفقر المدقع أو أن تبقى في براثنه نتيجة هذه المأساة، وقد تصيب أسوأ الضربات أفريقيا. كما أن مكافحة الإرهاب أصبحت أيضاً مكافحة للفقر. وأصبحت مسؤولية درء الكساد الأعمق بعواقبه الوخيمة تقع على عاتق أشد البلدان فقراً.

٤٠ - **الأسقف مارتينو** (المراقب عن الكرسي الرسولي)، قال إن البشر هم محور القلق بالنسبة للتنمية المستدامة؛ ولذا كانت القضية في مجال مكافحة الفقر هي قضية كل إنسان وقضية أرواح مئات الملايين الذين يعيشون في الفقر. ورغم الهبوط العام في نسبة الذين يعيشون في فقر فالعدد الفعلي لمن يعيشون في فقر مدقع لم يتراجع.

٤١ - وأضاف أن الحكومات تواصل الحوار على أمل إيجاد حل فعلي ومستدام. وهذا الهدف على وجه التحديد هو الذي دفع عمل اللجنة وعمل منظومة الأمم المتحدة بأسرها، وهو الذي أتاح لمن يعيشون في فقر أن يثقوا في أن يتم التوصل إلى سبل لتحسين معيشتهم.

٤٢ - وقال إن الكرسي الرسولي يرحب بقرار لجنة التنمية الاجتماعية استعراض التقدم المحرز خلال عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر. فيجب أن يقرأ تقرير الأمين العام بالتوازي مع التقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم لعام ٢٠٠٠ الذي استرعى الانتباه إلى أهمية إقامة مجتمع أكثر عدلاً، وطالب بزيادة الوئام الاقتصادي بين الأغنياء والفقراء. ويرى الكرسي الرسولي أن أساس التنمية المستدامة ينبغي أن يُنظر إليه نظرة مختلفة: فلم يعد الحديث عن التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة يبدو كافياً في ضوء جائحة فيروس نقص المناعة البشرية وغيره من الأمراض الواسعة الانتشار، والصراعات المسلحة والأعداد الغفيرة من اللاجئين والمشردين، والعجز عن سد الفجوات في تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية. ولن يكون إيجاد الحلول يسيراً ولكن لا بد من استمرار السعي لإيجادها.

٤٣ - **السيد بنملوك** (المغرب)، أشار إلى وجود أكثر من مليار شخص ممن لا يزالون يعيشون في فقر مدقع، وأن المجتمع الدولي لم يصل بعد إلى إيجاد طريقة لاستغلال التقدم العلمي والتكنولوجي في مساعدتهم. ولئن كانت أنحاء كثيرة من العالم تسير في طريق الوفاء بهدف الحد من الفقر حتى عام ٢٠١٥ فأفريقيا جنوب الصحراء شهدت بسبب نموها الاقتصادي الضعيف زيادة في أعداد فقرائها خلال العقد المنصرم. والمسؤولية عن هذا تقع على عوامل كثيرة هي: الفجوة التكنولوجية، وعدم وجود البنى الأساسية اللازمة بصورة مستمرة، وأعباء الديون، ونقص

الاستثمار الأجنبي، وانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية، والطابع غير الفعال للتدابير المتخذة لمساعدة أفريقيا.

٤٤ - وأضاف أن للفقر أبعاداً كثيرة. فيتعين أن تعالج المشاكل التي ينطوي عليها الفقر بأسلوب شامل ومتكامل من كل من السلطات العامة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. وهذا هو النهج الذي قررت الحكومات الأفريقية اتباعه في معالجتها للفقر والتنمية عموماً، وفي اعتماد المبادرة الأفريقية الجديدة في الدورة العادية لجمعية رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية. فقد صمموا على تحمل مسؤولية تنميتهم الاقتصادية والاجتماعية وعلى جعل الحد من الفقر محور برامج عملهم. وفي إطار اهتمام المغرب بمساعدة البلدان الأفريقية الأخرى على تكريس مزيد من الموارد للتنمية، أعلنت أنها ستلغي الديون المستحقة لها على البلدان الفقيرة في أفريقيا، وتسمح بحرية وصول صادرات تلك البلدان إلى أسواقها.

٤٥ - واستطرد قائلاً إن المعركة مع الفقر واحدة من أولويات حكومته الأساسية فهي تنفذ برامج تستهدف سكان الريف والحضر المستضعفين. وأنشئت وكالة للتنمية الاجتماعية بغية مكافحة الفقر وهي ترحب بالمساعدة الخارجية. وتستضيف المغرب قريباً محفلاً دولياً معنياً بفقر الحضر، بغية بحث سبل تمكين الفئات الضعيفة من الاستفادة من العولمة، وبحث سائر المواضيع التكنولوجية والمالية والسياسية والاجتماعية ذات الصلة.

٤٦ - وعلى الرغم من أن الحكومات تتحمل المسؤولية الأولية عن تنمية بلدانها فإن لدعم المجتمع الدولي ووجود مناخ دولي مؤات دوراً في نجاح الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر. وتستحق التوصيات التي تهدف إلى ذلك من تقرير الأمين العام تأييداً قوياً وقال إن وفده يؤيد أيضاً إنشاء صندوق تضامن عالمي للقضاء على الفقر، من شأنه أن يكمل أنشطة الهيئات القائمة الثنائية والمتعددة الأطراف والدولية. وإذا قدر للصندوق أن يتلقى مساهمات طوعية من الحكومات فسوف تزداد أهميته في تأمين المساهمات من المؤسسات ومن المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات الدولية. ويتمشى هذا الصندوق تماماً مع مبدأ التضامن وتقاسم المسؤوليات على النحو المبين في إعلان الألفية.

٤٧ - واستطرد قائلاً إن مكافحة الفقر تنطوي على فتح أسواق البلدان المتقدمة النمو أمام صادرات البلدان النامية. ولا بد كذلك من تخفيف وطأة الديون على البلدان النامية للإفراج عن الأموال لأغراض التنمية والحد من الفقر دون أن يصاحب ذلك تقليل للمساعدة الإنمائية الرسمية. ومما يدعم مكافحة البلدان النامية للفقر زيادة التعاون الاقتصادي الدولي وتحسين التنسيق بين المؤسسات والسياسات الدولية، وذلك جزئياً من خلال المؤتمرات الدولية المقبلة.

٤٨ - **السيدة فيوتي** (البرازيل)، قالت إن ثمة تحسناً الآن في تقدير الأبعاد المتعددة لمشكلة الفقر، وفي فضائل سياسات الاقتصاد الكلي السليمة وفي الاستثمار في الموارد البشرية وحماية القطاعات الضعيفة بين السكان وفي إيجاد بيئة صحية ومشاركات من القطاعين العام والخاص. كذلك جرى التسليم بأن صلاح الحكم على المستوى المحلي، وإن كان شرطاً ضرورياً فهو غير كاف. والنمو الاقتصادي الذي هو من العوامل الرئيسية في أي استراتيجية فعَّالة لمكافحة الفقر، يتطلب تلاحماً بين السياسات المحلية والبيئة الدولية. ولا يمكن للبلدان النامية أن تحقق إمكانات نمو كامل إلا إذا كانت قادرة على أن تعتمد على الأسواق الصناعية في ترويج صادراتها وكان بوسعها تكملة الموارد الوطنية بتمويل واستثمار

وتكنولوجيا من الخارج. وذكرت أن بلدها ملتزم بأداء دوره بأن يركز على مهمة زيادة الجهود المحلية ويبني في الوقت نفسه بيئة تمكين دولية. وقد استهلت حكومتها خطة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ ترمي إلى تعزيز شفافية الحكومة وكفاءتها. وقد أحرز تقدم كبير في ذلك السياق في ميادين التعليم والصحة والأمن الغذائي والإصلاح الزراعي. وقالت إن برنامج فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز يسَّر استقرار الوباء وقلل من الحاجة لدخول المستشفيات ومن الوفيات المتعلقة بالإيدز.

٤٩ - ولكي تنجح السياسات المحلية نجاحاً كاملاً لا بد لها من أن تعتمد على وجود بيئة دولية داعمة. ولا بد أن تكون لانحدار النشاط الاقتصادي في البلدان المتقدمة النمو آثار خطيرة على البلدان النامية وعلى قدرتها على تحقيق أهدافها الإنمائية. وهذا هو ما جعل التعاون الدولي أكثر ضرورة وإلحاحاً. ولوجود نظام تجاري عالمي عادل دور رئيسي في هذا الصدد. ومن الضروري أيضاً لتمكين البلدان النامية من الاستفادة القصوى من مزاياها المقارنة، أن يتم تحرير التجارة وتحسين وصول منتجات البلدان النامية الزراعية والصناعية إلى الأسواق، وإلغاء إعانات التصدير وما تبقى من حواجز تجارية. وثمة مسألة أخرى تشغل البال هي عدم الاستقرار في النظام المالي الدولي. فيجب أن تشارك البلدان النامية مشاركة كاملة في مهمة إقامة نظام مالي دولي سليم في السنوات المقبلة.

٥٠ - وأردفت أن بلدها يؤيد تماماً توصيات الأمين العام بشن حملة عالمية للقضاء على الفقر في إطار إعلان الألفية وعقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر، إلى جانب توصيته بإنشاء صندوق تضامن عالمي مما يثبت التزام منظومة الأمم المتحدة الفعلي والتزام الدول الأعضاء بالقضاء على الفقر. وكل الدول الأعضاء ينبغي أن تناقش المبادئ التي توجه إدارة هذه الموارد واستخدامها، وسائر الجوانب ذات الصلة بإدارة الصندوق، مناقشة معمقة وأن تحدد لها موعداً لا يتجاوز موعد انعقاد الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة.

٥١ - وسلمت في الختام بقيمة المساعدة المقدمة طوال السنين من برامج الأمم المتحدة وصناديقها لتطوير الجهود التي تبذلها البلدان النامية في مجال التنمية والقضاء على الفقر، كما سلمت بضرورة تدبير التمويل الكافي لتأمين استدامة تلك الجهود.

٥٢ - **السيد جالانغو** (كينيا)، أعرب عن تأييد وفده للبيان الذي أدلى به وفد جمهورية إيران الإسلامية باسم مجموعة الـ٧٧ والصين، وقال إن الاتجاهات العالمية الأخيرة نحو احتواء الفقر تظل رغم إحراز تقدم هائل في مجال العلم والتكنولوجيا مسألة تدعو للقلق البالغ حيث أن نحو ربع سكان العالم لا يزالون في فقر مدقع. وعلى خلاف مناطق العالم التي تهبط فيها معدلات انتشار الفقر، يعيش أكثر من ٥٢ في المائة من سكان أفريقيا دون خط الفقر. واستمرت الزيادة في عدد المصابين بنقص التغذية بينما لا يزال مليار شخص في العالم محرومين من مياه الشرب النقية. ولا تزال معدلات وفيات الأمومة والرضَّع في أعلى مستوياتها، وهي حالة ترافقت مع الإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز وانتشاره بصفة خاصة بين الكبار حيث لا تزال معدلات الأمراض في ازدياد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

٥٣ - ولقد حدد إعلان الألفية الأهداف النبيلة للقضاء على الفقر في حين أن بلوغها عسير في حدود الأطر الزمنية، ما لم يتغير النظام الاقتصادي العالمي الحالي. والأهداف التي حددها مؤتمر القمة العالمي للأغذية في عام ١٩٩٦ للحد من الفقر في العالم بحلول منتصف عام ٢٠١٥، أهداف تتلكأ عن مواعيدها. فتحسين الحالة في

أفريقيا جنوب الصحراء يتوقف على الحفاظ على نمو اقتصادي في مستويات أعلى والكثير منه يعتمد على إحراز تقدم في تحسين مؤشرات الفقر الأخرى، بما فيها العمر المتوقع والقيد في المدارس ووفيات الأطفال. وما لم يُحرز تقدم في تلك المجالات ومن بينها احتواء جائحة نقص المناعة البشرية/ الإيدز، ستظل الفجوة بين المناطق الأفريقية وبقية أنحاء العالم في اتساع كبير. ومع ذلك، ففي ظل الموارد الطبيعية الغزيرة في شبه القارة يمكن عكس اتجاه الآثار الاجتماعية الاقتصادية السيئة المترتبة على الفقر وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، لو أن الحكومات الأفريقية تبدي استعداداً للتصدي لهذه الآثار بحزم.

٥٤ - وقال إن الأمر يتطلب موارد إضافية لتشغيل البنى التحتية الأساسية لدفع النشاط الاقتصادي المتزايد في عالم متعولم. ولن يتيسر استغلال الموارد المحلية إلا إذا تم التوسع في الاقتصادات الأفريقية وزيدت المداخيل. ولما كانت التدفقات الرأسمالية الخاصة مصدراً لا يعوَّل عليه في تمويل التنمية فمن المهم أن تحسن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية كماً وكيفاً.

٥٥ - ولقد أعاق عبء الديون على كثير من البلدان النامية قدرتها على الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية، ولا سيما عن طريق التأثير السلبي على مخصصات الميزانية للخدمات الأساسية كالصحة والتعليم مثلاً. وقال إنه بينما يقدِّر وفده ويؤيد تأثير جهود الشركاء الإنمائيين صوب إيجاد حل دائم لأزمة الديون، بما في ذلك مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، فإنه يرى أن الطريق لا يزال طويلاً أمام تخليص البلدان النامية من عبء الديون.

٥٦ - وفي معظم البلدان النامية تمثل الزراعة وحدها ٨٠ في المائة من مجموع الإيرادات والعمالة الريفية مما يجعل ذلك القطاع نقطة بداية هامة في عملية القضاء على الفقر. ففي الوقت الذي تجري فيه تلك البلدان الإصلاحات الضرورية على الصعيد الوطني، يلزم بذل جهود حقيقية من الشركاء التجاريين كي يتسنى القضاء على التشوهات والحواجز التجارية بقصد تحسين فرص الدخول إلى الأسواق بالسلع الأساسية الزراعية من البلدان النامية. وينبغي أن تدرج منظمة التجارة العالمية في جداول أعمالها قضايا من قبيل تخفيف وطأة الفقر، وتمويل التنمية، ونقل التكنولوجيا.

٥٧ - واختتم بقوله إن التنفيذ الكامل للالتزامات المتفق عليها في مؤتمرات الأمم المتحدة السابقة وفي الدورات الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة ينبغي أن يحتل أعلى أولويات البلدان النامية. ولا بد من تقديم الموارد الإنمائية على أساس مستمر ويمكن التنبؤ به.

٥٨ - **السيد بومونو** (أوغندا)، قال إن تقرير الأمين العام رسم صورة مختلطة لكيفية تحقيق أهداف الحد من الفقر، مع تخلف أفريقيا جنوب الصحراء بشكل درامي. وأوغندا التي جعلت من مكافحتها للفقر إحدى أولوياتها، تعتزم إصلاح سياساتها الاقتصادية كي تفصل إنتاج صادراتها حسب احتياجات الشعب لا وفق الصناعات في الخارج. ويرمي برنامج الحكومة للقضاء على الفقر إلى تحسين النمو الاقتصادي والتوزيع المنصف للمداخيل وإلى توفير الخدمات الأساسية والسعي إلى بحث قضايا الحكم وتحرير التجارة والخصخصة، وإلى التركيز على المجالات الأساسية كالزراعة والقطاع غير الرسمي؛ وإلى تمكين المحرومين وخاصة عن طريق المساواة بين الجنسين؛ وإلى تحسين البنى الأساسية المادية للبلد، ومن ثم تيسير الوصول إلى الأسواق؛ وكفالة مستويات ملائمة من الرعاية

الصحية والتعليم؛ ووضع نظام لرصد الفقر؛ وإلى العمل مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وسائر المنظمات المجتمعية. وخلال خذه العملية قاربت أوغندا كفالة التعليم الابتدائي للجميع على أساس توفير التعليم الثانوي للجميع في عام ٢٠٠٥. ووضعت مخططات وطنية للائتمانات الصغيرة والائتمانات للشباب، ويُسِّر الحصول على الرعاية الصحية الأساسية بعد أن تحسنت كثيرا. وأدت الحملات النشطة إلى خفض معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز بين السكان.

٥٩ - وأضاف أنه يجب دعم الاستراتيجيات الشاملة كاستراتيجية أوغندا بالتزامات في المؤتمرات الدولية الهامة. ومع هذا تحوم شكوك حول إمكانية تحقيق هدف تقليل عدد الفقراء إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. فلا بد من التسليم بأن القضاء على الفقر مرتبط بتخفيف وطأة الديون وتحسين وصول البلدان النامية إلى الأسواق.

٦٠ - **السيد كومالو** (جنوب أفريقيا)، أشار إلى أن التقدم عموماً في القضاء على الفقر كان بطيئاً للغاية، وعجزت بلدان نامية كثيرة عن تحقيق الأهداف الإنمائية كتقليل معدل وفيات الرضع أو تخفيض نسبة من لا يحصلون على المياه النقية. وتشير إسقاطات البنك الدولي الأولية عن تأثير الهجمات الإرهابية في ١١ أيلول/ سبتمبر على الاقتصاد العالمي، إلى صورة غير طيبة للنمو الاقتصادي في البلدان النامية، وخاصة في ضوء التباطؤ الاقتصادي الحالي. فأكبر آثار هذه الحالة تتحملها أضعف الاقتصادات ولا سيما في أفريقيا، التي تتعرض لمزيد من التهميش. كما أن استبعاد أفريقيا من مزايا العولمة يتعارض بشكل واضح مع صون السلام والاستقرار في القارة.

٦١ - وهذه الحالة تستدعي تجديد الجهود المتضافرة من الجميع على الصعيدين الوطني والدولي، والحاجة واضحة إلى العمل وفق التزامات مؤتمر قمة الألفية وإعلان الألفية. وتنظر البلدان الأفريقية بجدية في مشكلة الفوارق الهائلة في التنمية بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب واستمرار الفقر ونقص التنمية في بلدانها، وقد التزمت بالمبادرة الأفريقية الجديدة وببرنامج التنمية المستدامة الذي يهدف إلى القضاء على الفقر في القارة ووضع البلدان الأفريقية على طريق النمو والتنمية المستدامين. وقد تعهدت البلدان الأفريقية في هذا الصدد بالعمل فرادى وجماعات على تعزيز مبادئ السلام والأمن والديمقراطية وصلاح الحكم وحقوق الإنسان والإدارة الاقتصادية السليمة، وبالتعاون الإقليمي والتكامل الاقتصادي بوصفهما شرطين أساسيين للتنمية.

٦٢ - وقال إن نتائج المؤتمرات الدولية ومؤتمرات القمة القادمة ستؤثر تأثيراً هاماً على مكافحة الفقر. ولذا فمن المحتم أن يعزز التعاون بين كل الأطراف المؤثرة على الصعيدين الوطني والدولي بغية كفالة أن تخرج تلك الاجتماعات بحلول ملموسة للفقر وأن تسهم كثيراً في تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية. ومن المهم لزيادة التجارة العالمية التزام الحذر من الحمائية التي تزيد في تهميش البلدان النامية، وخاصة في أفريقيا وأقل البلدان نمواً بوجه خاص، فهي حالياً محرومة من جني ثمار التجارة العالمية، ويعود ذلك بقدر كبير إلى الحواجز التجارية وإلى الحمائية ونقص القدرات. وأوضح أن وفده يدعو من أجل ذلك إلى جولة من المباحثات التجارية الموجهة صوب التنمية تركز على التجارة بوصفها أداة للقضاء على الفقر وأداة للتنمية. ومن المهم أن يكفل تركيز المؤتمر الدولي القادم المعني بتمويل التنمية، المقرر عقده في مونتيري بالمكسيك، على المواضيع التي تهم التنمية الاقتصادية لكل البلدان

النامية بما في ذلك ما يتعلق بالقارة الأفريقية. ولا بد أن تهيئ نتائج المؤتمر لتعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية وأن تسفر عن إصرار متجدد على كفالة تحقيق أهداف التنمية المتفق عليها.

٦٣ - ويأتي مؤتمر الأغذية العالمي المقرر عقده قريباً في ريميني بإيطاليا، استجابة لإدراك أن هدف تخفيض عدد الفقراء إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ قد لا يتحقق دون جهود دولية متجددة. ويظل الجوع، أياً كانت أسبابه، مصدر معاناة رئيسي على وجه الأرض، وتظل البلدان الأفريقية تواجه تحدياً خاصاً في تحقيق أمن غذائي مستدام. ولكي يؤدي القطاع الزراعي دوره في هذا الصدد يجب أن يتلقى الدعم عن طريق الاستثمار في البنى الأساسية وأدوات التمويل الكافية والبحوث والتنمية المؤسسية والبشرية كي تكفل الزيادة في الإنتاجية ويتعزز النشاط السوقي.

٦٤ - وأضاف أنه تمشياً مع الهدف الطموح للقضاء على الفقر الوارد في المبادرة الأفريقية الجديدة فإن الأوساط الإنمائية في جنوب أفريقيا تقترح أن يكون موضوع مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، المقرر عقده في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا في عام ٢٠٠٢ هو "القضاء على الفقر بوصفه الأساس للتنمية المستدامة". والمرجو أن يجدد مؤتمر القمة التزام المجتمع الدولي بأهداف التنمية المستدامة وأن يسعى إلى بحث الأبعاد الأخرى للفقر، ومنها الحصول على الماء، والطاقة، والتنوع البيولوجي، والأمن الغذائي، والتصحر، وتدهور الأراضي.

٦٥ - واستطرد قائلاً إن بلده عكف في السنوات السبع الماضية على تنفيذ برامج تستهدف التنمية الاجتماعية الاقتصادية تمشياً مع أهداف عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر. فكان اقتصاده ينمو ويواصل دوره المتزايد في أفريقيا وبين بلدان الجنوب بوصفه شريكاً مع الآخرين في تعزيز أهداف الديمقراطية وحقوق الإنسان والسلام والازدهار. وأحرز نجاح ملحوظ في كثير من الحالات، ومنها تيسير الحصول على المسكن الملائم والرعاية الطبية والمياه العذبة والتعليم الابتدائي المجاني ومنح الرعاية الاجتماعية الأساسية وبرامج التغذية المدرسية وما إلى ذلك. كما تواصل حكومته بذل جهودها لتعزيز تنمية المجتمعات الريفية وتولي أهمية خاصة لاحتياجات الفئات الضعيفة كالمرأة الريفية والأطفال، وتوفير التدريب ورأس المال للمشاريع الصغيرة وتعزيز برامج التنمية الأخرى.

٦٦ - وأضاف أنه كان لزاماً على جنوب أفريقيا والقارة الأفريقية ككل مواكبة كارثة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، في ظل فقر داهم وبطالة عامة وسلسلة من تحديات الصحة العامة الأخرى. وسوف تواصل البلدان الأفريقية التصدي بإصرار للتحديات الهائلة من المرض والأمية والفقر والكوارث الطبيعية والتردي البيئي. وأوضح أن تعاون القطاعين العام والخاص والشراكات جد ضروري لعملية التنمية. وتولي أهمية كبيرة أيضاً للتعاون مع البلدان الأخرى والأطراف المؤثرة على الصعد الإقليمي والأقاليمي والدولي ومع صناديق وبرامج الأمم المتحدة.

٦٧ - واستطرد قائلاً إن وفده يرحب بتوصية الأمين العام إلى الجمعية العامة بأن تنشئ صندوق تضامن عالمي للقضاء على الفقر، وإنه يتطلع إلى مشاركة مثمرة مع شركائه بشأن أساليب تنفيذ ذلك.

٦٨ - **السيدة انختستسغ** (منغوليا)، أعربت عن تأييد وفدها للبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية

باسم مجموعة الـ٧٧ والصين، وأشارت إلى أنه إن لم تُتخذ تدابير كافية وعاجلة على الصعد العالمي والإقليمي والوطني فستبقى أهداف إعلان الألفية بعيدة المنال بقدر كبير بالنسبة لكثير من البلدان النامية، وأضافت أن تقرير الأمين العام شدد أيضاً على أن هدف تخفيض عدد الفقراء إلى النصف هدف طموح ولكنه ليس صعب التحقيق. فينبغي أن يكون التشديد الرئيسي على التجارة والمعونة وعبء الديون. وقد أُعلنت تعهدات هامة في كل تلك المجالات ولكن القليل منها هو الذي تُرجم إلى أفعال.

٦٩ - وعلى مدى الأعوام الثلاثين الماضية تضاعف تقريباً عدد أقل البلدان نمواً في العالم وهبطت حصتهم من صادرات العالم بنسبة ٤٠ في المائة منذ عام ١٩٨٠. ومع تزايد المصاعب التي تواجه العالم النامي هبط مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية هبوطاً مخيفاً. وللتغلب على ما نال المانحين من إرهاق ولتعزيز الدعم السياسي من أجل زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية كان من الضروري أن تعزز المساعدة الأجنبية النمو المحلي وأن تستدام التنمية الاقتصادية ويقل الاعتماد على المعونة لأجل طويل وأن يسفر ذلك عن إعادة توجيه برامج المعونة صوب زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي.

٧٠ - وكان المرجو أن يتيح المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية فرصة لعكس الاتجاه الهابط في المساعدة الإنمائية الرسمية، ولتعزيز تلاحم وثبات الدعم للقضاء على الفقر. وينبغي توفير الزخم لتجديد الجهود التعاونية وزيادة التعددية القوية في عصر العولمة.

٧١ - ولم يكن في الإمكان أن تحل التدفقات المالية الخاصة محل المساعدة الإنمائية الرسمية، وخاصة في مجالي التنمية الاجتماعية والحد من الفقر. وذلك ينطبق بوجه خاص على معظم البلدان النامية الضعيفة، كأقل البلدان غير الساحلية نمواً والبلدان الجزرية الصغيرة التي يركز عليها المؤتمر المقبل.

٧٢ - وفي حين تتيح زيادة تحرير التجارة فرصاً فهي بالضرورة تنطوي على مخاطر. فينبغي استغلال الفرص الجديدة في تخفيف وطأة الفقر على أكثر البلدان فقراً وتصدي المجتمع العالمي للمخاطر عن طريق الجهود التعاونية. فالبلدان النامية غير الساحلية تعتمد كثيراً على قطاعات التصدير في تمويل جهودها الوطنية الرامية إلى الحد من الفقر. وهكذا كان من المهم أن تراعي المصالح والاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار نظم تجارية متعددة الأطراف. واستطردت قائلة إن من المهم أيضاً أن تشترك البلدان النامية غير الساحلية منها وبلدان العبور في تعزيز التعاون من أجل تيسير النقل العابر والحفاظ على الزخم المكتسب في السنوات الأخيرة لتقديم المساعدة التقنية والمالية لتلك الجهود. وأضافت أن وفدها يرحب باعتبار الحد من الفقر أحد المواضيع الرئيسية المشتركة بين القطاعات في الخريطة التي رسمها الأمين العام لتنفيذ إعلان الألفية، وأنها ترجو أن يفيد ذلك باعتباره صورة أصلية للجهود المحددة والمنسقة التي تبذلها هيئات الأمم المتحدة من أجل تخفيض عدد من يعيشون في فقر مدقع إلى النصف، ووضع برامج جديدة إلى جانب البرامج القائمة على الصعيدين الوطني والدولي في إطار مظلة كبيرة لتنفيذ أهداف الألفية. فمن الممكن أن يصبح صندوق التضامن العالمي المقترح للحد من الفقر إسهاماً كبيراً في بلوغ تلك الأهداف. وينبغي إدراج التوصيات الهامة الأخرى الواردة في تقرير الأمين العام ضمن القرار المتعلق بالقضاء على الفقر الذي يُعتمد في الدورة الحالية للجمعية العامة.

٧٣ - وأضافت أن حكومتها نفَّذت برنامجاً وطنياً لتخفيف وطأة الفقر للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠، وكانت عناصره الرئيسية هي بناء القدرات الوطنية والمشاريع المدرة للدخل وإيجاد الوظائف القصيرة المدة عن طريق الأشغال العامة مع تركيز خاص على الحد من الفقر في الريف. ومن أهم جوانب استراتيجية الحد من الفقر التي يتبعها بلدها الجهود الرامية إلى توفير مزيد من الموارد المالية لأكثر الفئات فقراً عن طريق المبادرات المبتكرة للتمويل الصغير.

٧٤ - وللإسهام في تحقيق أهداف إعلان الألفية اعتمدت حكومتها مؤخراً برنامج الحكم الرشيد من أجل أمن الإنسان، الذي تقرر تنفيذه جنباً إلى جنب مع عنصره المتعلق بتخفيف وطأة الفقر، وذلك بالتعاون الوثيق مع شركائها الإنمائيين الثنائيين والمتعددي الأطراف.

٧٥ - وأردفت القول إن الأعمال التجارية لو أُديرت بالطريقة نفسها التي اتُبعت في الماضي سيصبح ما بين ٥٠ و ٧٠ بلداً نامياً عاجزة عن تخفيض أعداد الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وقالت إن من نافلة القول إن من الضروري للقضاء على الفقر توفير موارد كافية؛ والمطلوب الآن هو تغيير ما في القلوب وإبداء الإرادة السياسية وتقاسم المسؤولية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥